المجتمع المدني وإعادة هندسة المشهد السياسي بالجزائر

Civil society and the restoration of the political scene in Algeria

زرف فؤاد *
جامعة البليدة 2 لونيسي علي
f.zerf77@gmail.com

جراد عبد القادر
جامعة يحي فارس المدية
djerradabdelkader2020@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/05/23 **تاريخ القبول: 2022/12/08**

ملخص:
اقتصر العمل في المشهد السياسي بالجزائر على فئة معينة وهذا منذ فترة نهاية تسعينيات القرن الماضي وسياسة الانفتاح التي انتهجها النسق السياسي في إطار عوامل خارجية مفروضة كان لسقوط المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي دورا بارزا فيها ، لتدخل البلاد في إطار التعددية الحزبية ومشاهد حرية التعبير رغم البروبغاندا الكبيرة التي قيلت في هذا الخصوص وسيطرة الأوليغارشية على المشهد السياسي ،لكن رغم الايجابيات التي حملتها هذه المرحلة بقيت قواعد اللعبة محصورة بين نفس الفئة التي تمثل نخبة الطبقة السياسية ، وبقيت الأمور تراوح مكانها طيلة عشرين سنة أخرى ، وبعد تأكيد فشل هذه الطبقة في خلق مشهد سياسي له هويته وخصوصياته من عصب متنافسة وفق برامج سياسية معينة برزت إلى الواجهة أصوات أخرى تعطي الأولوية لنخبة المجتمع المدني وبما يحمله من روافد متنوعة ذات ثراء معرفي ورأس مال اجتماعي معتبر يمثل غنيمة حقيقة لأصحاب المصالح السياسية في البلاد ، وما شجع النسق السياسي الحالي على تشجيع قاعدة العمل السياسية لتشكيل قوى أخرى تتساوى أو تتعدى مستويات فعالية الأحزاب السياسية من خلال القوائم الانتخابية الحرة.

الكلمات الدالة: المجتمع المدني، التحول السياسي، الانتقال الديموقراطي.

Abstract:
Work in the political scene in Algeria was limited to a certain group, and this has been since the end of the nineties of the last century, and the policy of openness pursued by the political system within the framework of imposed external factors in which the fall of the communist camp led by the Soviet Union played a prominent role, as the country entered into the framework of partisan pluralism and scenes of freedom of expression despite the great propaganda What was said in this regard and the oligarchy's control over the political scene, but despite the positives that this stage brought, the rules of the game remained confined to the same category that represents the elite of the political class, and

things remained in place for another twenty years, and after confirming the failure of this class to Creating a political scene that has its identity and idiosyncrasies from competing bands according to specific political programs. Other voices have come to the fore that give priority to the civil society elite, with its diverse tributaries of knowledge richness and significant social capital that represents a real spoil for the political interests in the country, and what encouraged the current political system to Encouraging the political action base to form other forces equal to or exceeding the levels of effectiveness of political parties through free electoral lists.

Key words: {civil society, political elite, political parties, elections}.

مقدمة :

بلغت الجزائر أشواط لا بأس بها حسب رأي العديد من المتتبعين للمشهد السياسي من مختصين وخبراء بفعل العمل الديموقراطي والسلوكيات المتبعة من طرف النسق السياسي التي فتحت المجال أمام قوى سياسية أخرى اعتبرها الكثيرون كبدائل حقيقة للعمل السياسي التقليدي المنطوي تحت راية الأحزاب السياسية بتحويلها لقوانين اللعبة السياسية بصفة تدريجية ، ولعل إعادة إنتاج هذه القوى تميز بالعفوية إلى درجة بعيدة خاصة بعد أحداث 22 فيفري 2019 ، وما يحمله من تغيرات في منطق التفكير السياسي أين أصبحت روافد المجتمع المدني تبلور مجموعة من الأفكار الجديدة المتعلقة في خوض غمار سباق الانتخابات على جميع المستويات في إطار قوائم انتخابية حرة ، بحيث أفرزت الصناديق في نتائجها النهائية مفاجآت عديدة في المشهد السياسي كان لرواد المجتمع المدني حصة الأسد فيها.

ومما جاء في السياق يمكن طرح التساؤل العام التالي: ما هي طبيعة الأدوار التي يكمن أن يلعبها المجتمع المدني في إطار إعادة صناعة المشهد السياسي في الجزائر؟

أولا: مفهوم المجتمع المدني ونشأته في الفكر السياسي.

يمثل مفهوم المجتمع المدني أحد المصطلحات الأكثر رواجا في نهاية هذا القرن و بداية الألفية الجديدة، و الواقع أن عوامل رواجه مرتبطة إلى حد كبير بمجموعة من التحولات العميقة التي شهدتها العديد من دول العالم في الفترات الأخيرة، كما لهذا التوسع في استعماله و رواجه علاقة بمتغيرات أخرى يمكن التأكيد أنها تكاد ترادفه من خلال جملة من الارتباطات العضوية القوية سواء من حيث مداخلها المرجعية الفكرية، أو من حيث علاقات التداخل التي بينها في الممارسة الفعلية.

1 مفهوم المجتمع المدني :

يحمل مفهوم المجتمع المدني العديد من التعريفات من حيث الكم ودرجة التباين بين المختصين، بحيث كل واحد يقدم تفسيره بالنظر إلى مجموعة من العوامل والاعتبارات لكل منظر أو، مدرسة نظرية، أو اتجاه فكري، غير أنه يبدوا بأن تعريف فريدريك هيجل يعد في نظر الكثيرين التعريف الأقرب، حيث لا زال الكثير من الباحثين يعتبرونه الإطار المرجعي، ويؤكد في هذا المجال:

« يتموقع المجتمع المدني في الفرق الموجود بين الأسرة و الدولة، حيث يعتبر تكوينه في فترة لاحقة عن الدولة ، والتي تسبقه كواقع مستقل حتى يتمكن من البقاء، و علاوة على ذلك فإن إنشاء المجتمع المدني يرجع الى العالم الحديث، فهو وحده الذي ترجم و اعترف له بالحق في الوجود بكل ما يحمله هذا المفهوم من معنى»[1].

2. مراحل تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي الغربي.

- **المرحلة الأولى : تصورات مفكري العقد الاجتماعي.**

يرى عدد من الباحثين المشتغلين في الحقل السوسيو- سياسي بأن بروز المؤشرات الأولى لمفهوم المجتمع المدني تعود إلى الفلسفة اليونانية القديمة، بحيث يشددون على رؤية الفيلسوف أرسطو للمفهوم باعتباره مجموعة سياسية تخضع للقوانين، ويفسر ذلك بعدم تمييزه بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة كجهاز لدى أرسطو والفلسفة اليونانية عموما يمثلان المجتمع المدني ويتجسد هذا في قناعتهم باعتباره مجتمعا سياسيا أفراده هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لقواعدها ، كما دعا أرسطو إلى تكوين مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير عن الرأي ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة، إلا أن المشاركة في هذا المجتمع السياسي تقتصر على النخبة فقط، ويحرم منها من هم أقل مكانة اجتماعية على حد تعبيرهم[2].

ومن أهم النتائج المنبثقة على هذه المرحلة بروز مجموعة من التحولات و التغيرات التي عرفتها أوروبا فيما يتعارف عليه بالعقد الاجتماعي **لتوماس هوبز، وجون لوك ، وجان جاك روسو** وارتبط ظهور المجتمع المدني بهذه الأعمال التي قام بها كل مفكر على حدى وتبلورت هذه

الأفكار والتصورات مع نهاية القرن **17م** وبداية القرن **18م**، وفي مجملها كانت كبدائل لمشكلات العصور الوسطى والتي عانت من آثارها أوروبا قاطبة، وقد حققت هذه النظرية قفزة نوعية من خلال استقطاب مظاهر العلاقات المدنية محل العلاقات الطبيعية وكان التحدي الحقيقي ومحور المشكلة الرئيسية المقترح على مفكري القرن السابع عشر والثامن عشر ميلادي كيفية إعادة بناء أنظمة سياسة عادلة قائمة على قيم غير دينية (غير تابعة لسيطرة الكنيسة) وغير برجوازية (متحررة من مظاهر التبعية)، وإنما متجذرة من قيم المجتمع الأصيل وتصب فيه، فمعيار السلطة لا يخضع بأي شكل من الأشكال إلى الجبروت اللاهوتي أو الميراث الملكي المستبد ، وإنما يتأصل ويرتبط بعقيدة الشعب وتعبر عن سيادته وإرادته الجماعية، وهذا هو أصل الانتقال إلى السياسة المدنية الحديثة[3].

- **المرحلة الثانية: التصورات الهيجلية.**

بحلول القرن التاسع عشر دخلت أوروبا عصرا أخر ميزته دوافع الرقي والتنوير والتخلص شيئا فشيئا من تبعية وهيمنة الكنيسة من جهة ، ومن ناحية أخرى العبودية الإقطاعية للمجتمع الأوروبي بصفة عامة، وانتشرت ألة الثورة الصناعية في المجتمع بتحولها من نمط العلاقات الحرفية والإقطاعية إلى مجتمع ذو طبقات احداها تعمل والأخرى تملك رأس المال، وبدأت العلاقات التبادلية التفاوضية ترسم معالمها بين ثنائية العمال و أرباب العمل، لينتج هذا الواقع الاقتصادي الجديد ، مع بروز مفاهيم ذات صلة بحق الملكية الخاصة، وهو ما دفع كل مجموعة إلى تأسيس روابط واتحادات للدفاع عن حقوقها ومصالحها الخاصة والمشتركة[4]، أغلب هذه التغيرات الحاصلة فرضت نفسها بقوة في خلق توجهات ومشكلات جديدة استدعت التحليل والدراسة من منظري القرن التاسع عشر في أوروبا، ومن أهمهم المفكر الألماني **فريديريك هيغل** ، والذي تفرد وتميز بمفهوم مغاير للمجتمع المدني، فهو لا يتوافق مع المفاهيم التي تستعرضها نظرية العقد الاجتماعي ، بين السلطة التي تمثل جهاز الدولة والمواطنين وعجز هذه الأخيرة على انتاج قيم العدالة والمساواة بين المواطنين في المجتمع الواحد[4].

فالمجتمع المدني حسب هيغل يلعب دور الوسيط بين الجماعة المرجعية وأجهزة الدولة لذلك يمثل سلم الحاجات أو الإطار الذي يتم من خلاله اقامة علاقات تبادلية عضوية تؤسس لعمليات انتاج خاصة تتعلق بصفة معتبرة بأجهزة الدولة، ولا يمكنها النمو و التطور إلا في مجالها وعن طرق مؤسساتها، لذلك تعتبر المدخل الأساسي للمنفعة العامة، وعلى ضوء ذلك تبرز معالم التوافق والتباين في العلاقات الاجتماعية[5].

- **المرحلة الثالثة: التصورات الماركسية وبروز قيم الصراع الطبقي.**

حاول كارل ماركس في التعامل مع مفهوم المجتمع المدني تكريس مبدأ التبعية لمفهوم البناء التحتي، باعتباره يمثل الإطار المادي للدولة على المستويين الاقتصادي والإنتاجي، لتبرز جملته المشهور في هذا الخصوص:« يعد تحليل التركيب البنيوي للمجتمع المدني ملتمسا في الاقتصاد السياسي»[6]، ويعبر مفهوم المجتمع المدني في الإطار الماركسي عن ذلك المجتمع البرجوازي المملوء بالمتناقضات بين أغلب المكونات المادية لمكوناته وهذا ما ينتج قيم الصراع الطبقي لتبرز احدى هذه الطبقات وتسيطر على مقدرات المجتمع ككل، ومن أجل ذلك فالمجتمع المدني يدخل في نهاية الأمر ضمن حلبة الصراع في الوقت الذي يتكون فيه المجتمع الاشتراكي المتوافق، مما يعطي الانطباع بعدم جدية أهمية المجتمع المدني لعدم زوال عناصر الدولة[7]، وبالعودة للتدرج الطبقي في المجتمع المدني وأنماط علاقات القوة المتوفرة بين الفئات المجتمعية تتأطر وتتأصل علاقته بالدولة، حيث إذا حققت طبقة معينة رغبتها وسيطرتها على مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى فالدولة تصير بذلك مجرد آلية أو آداة في يد الفئة المهيمنة اقتصاديا، والتي أنتجتها معايير المجتمع المدني ، وفي حالة استحالة تحقيق الغاية لأي طبقة ، فجهاز الدولة يبقى في مجابهة المجتمع المدني وبذلك تعد القوة الهائلة التي تفوق قدرة قوة المجتمع المدني[8].

- **المرحلة الرابعة: تصورات التيار الثالث لنظام الديموقراطية.**

على أعتاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، لم يبقى لمفهوم المجتمع المدني قائمة باختفائه من على الساحة السياسية ككل ، وعلى طول الفترات الزمانية التي تلتها و المصاحبة لمشكلات الحرب الباردة ليبقى المشهد على حاله يتأرجح بين الطرفين حتى نهاية تسعينيات القرن الماضي وبالضبط بعد مؤتمر يالطا في شبه جزيرة القرم العام 1989 ، أين خلصت الأمور في الأخير إلى انهيار المعسكر الشرقي وبقاء المعسكر الغربي لوحد يقود العالم ، هذا ما تزامن مع بروز تيار صحوة يمثل المجتمع المدني في إطار إعادة بوصلة التوجه السياسي لعديد من دول العالم وخاصة دول أوروبا الشرقية ، وهي المرحلة التي أكدها **صامويل هالتغتون** ، حيث ركز على الدور المحوري الذي لعبه المجتمع المدني في بروز هذا التحول الهائل لهذه الدول على أساس نظرية الدومينو التي تركز على الانتشار والقوة[9] ، وفي الغالب يتفق المنظرون والمختصون في الحقل السياسي أن استخدام مفهوم ومصطلح المجتمع المدني في العصر الحديث قد مر بثلاثة مراحل متباينة ، يمكن ايجازها فيما يلي:

- **المرحلة الأولى:** وتمثل حالات التفتح على المجتمع المدني من قبل القوى السياسية الممثلة في مؤسسات الأحزاب والنظم السياسية بغرض إعطاء الخاصية الجماهيرية للنظم السياسة، من خلال اعتماد معايير أو توجهات أو تنظيمات اجتماعية ذات توجه اجتماعي في المناصب الوزارية بهدف منح الفرصة لمختلف الطبقات الاجتماعية المكونة للمجتمع.

- **المرحلة الثانية:** وتعتبر المرحلة التي أفضت إلى التعاطي الفعلي مع ممثلي المجتمع المدني باعتبارهم تشكيلات سياسية مستقلة موازية للدولة وتتشارك وتتقاسم العديد من المهام المتعلقة بتحقيق الكثير من الوظائف التي تركتها الدولة في ظل عجزها بالوفاء بالتزاماتها وتبرير انسحابها، وهذا الطرح يتماشى مع التوجه المرتبط ببروز مصطلح العولمة.

- **المرحلة الثالثة:** تعتبر هذه المرحلة حاسمة باعتبارها التي حققت القفزة النوعية في طبيعة عمل المجتمع المدني وتحوله إلى قطب قائم بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية على مستوى التنظيم العالي بشكل خاص، وقد برز ذلك بشكل أساسي في النقاشات الدائرة حول التمكين للديمقراطية والحكم الراشد ودور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان، والقيم الديمقراطية على الصعيد المحلي والجهوي والعالمي[10].

3. مراحل تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي.

يعد مصطلح المجتمع المدني من المفاهيم الغربية التي حاول منظرو ومفكرو العالم العربي نقلها إلى مجتمعاتهم في إطار ثقافتهم الأصيلة ، كما يرى البعض أن المصطلح ليس بجديد لدى العرب غير أنه لم يرد بهذه التسمية ، وهذا ما يندرج في إطار الفكر الخلدوني في سياق الفصل والقطيعة بين السياسة المدنية والشرعية ومكونات العمران البشري ، وكذلك التوجهات والأطروحات التي أوردها بعض الرواد مثل رفاعة الطهطاوي ، وجمال الدين الأفغاني وحتى مالك بن نبي ، وغيرهم من المفكرين من أصحاب التصورات الحضارية والفكرية والتيارات الاصلاحية ، والاهتمام ببناء المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية التي تتمتع بالاستقلالية على النظام السياسي ، أما المصطلح في حد ذاته لم يرقى للاستخدام حتى في مطلع سبعينيات القرن الماضي[11].

كما تتم الاشارة إلى أنه يوجد فريق آخر يرى أن الفكر العربي لم يستطع التوصل بنفسه إلى تحديد المفهوم إلا من خلال أعمال ومؤلفات المفكر الايطالي **أنطونيو غرامشي** ، وفي الفكر البرجوازي بصفة عامة ، وهذا يدل على عدم التعامل مع هذا المفهوم سلفا سواء من الناحية الفلسفية الفكرية وحتى بأبعاده الفكرية الإيديولوجية ، كما يرى البعض الآخر أن المجتمعات العربية عرفت المفهوم قديما من خلال المجتمعات الأهلية التي تؤشر في دلالتها إلى مفاهيم أكثر قوة من المجتمع المدني بما يحمله المصطلح من خصوصيات متميزة.

لكن رغم كل هذه الآراء والتصورات السالفة الذكر ، تمكنت فترة سبعينات القرن الماضي أن تؤشر دلاليا إلى بداية العمل بالمصطلح بصفة فعلية بتقمصه عباءة الفكر العربي وبالتالي لغة

الخطابة لدى العديد من المفكرين العرب ومن حملوا على عاتقهم مسؤولية مشروع النهضة الديموقراطية في العالم العربي مثل تونس والجزائر[12].

وقد ظل مفهوم المجتمع المدني رهين العديد من الصراعات والخصومات في إطار حلبة من الصراعات و الجدالات السياسية العقيمة ، لكن رغم كل هذه السجالات المسجلة ما يمكن التأكيد عليه أن المفهوم أصبح من المفردات الأساسية للقاموس السياسي والاجتماعي العربي حيث بات من مفرداتها التي تستعمل بشكل عادي ويومي ، وما يعاب على استخدام المفهوم رغم شيوعه ضعف التأطير النظري والفكري له رغم العديد من المحاولات الفكرية والندوات واللقاءات الأكاديمية خاصة في فترة التسعينات ، هذا ما جعل من هذه المحاولات فردية رغم قوتها ، خاصة فيما يتعلق بخلق تيارات فكرية مثلما هو الحال في الفكر الغربي.

ثانيا: المؤشرات السوسيولوجية لمفهوم المجتمع المدني بالجزائر.

1. قبل الاحتلال الفرنسي:

أكدت العديد من الدراسات السوسيولوجية و الانثروبولوجية على أن البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري قد عرف العديد من العناصر الاجتماعية الميكانيكية ذات الصلة بالمعايير الروحية والمدنية منذ تاريخ الفتوحات الاسلامية في بلدان شمال إفريقيا ، وشواهد حية كالجوامع والزوايا والأوقاف، بحيث أخذت على عاتقها انتاج مجموعة من القيم تميزت بالتنوع في الكم والكيف لتتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والتربوية...، بالموازاة مع بعض التشكيلات الأهلية التي ساهمت بشكل ملفت في تجسيد مجموعة من القيم المرتبطة بالمحاكاة الذاتية في إطار الضمير الجمعي في حل المشكلات الاجتماعية المختلفة دون الالتجاء إلى المؤسسات الرسمية في الدولة [13]، كما شهد المجتمع الجزائري مشاهد متنوعة من التشكيلات والتنظيمات الاجتماعية التي تتمتع بالاستقلالية المالية على الدولة وتنشط من مداخيل تتعلق أصلا بالتبرعات التي تجمعها في المساجد والزوايا ، كما شهدت هذه التنظيمات انفتاح على مجالات أخرى عرفها المجتمع كنقابات الحرف والصناعة والتجارة، جماعات العلماء، أصحاب الطرق الصوفية...

وبالرغم من تكتل هذه التشكيلات الاجتماعية في الواقع الاجتماعي للمجتمع المدني في زيه التقليدي إلا أن هذه البناءات الاجتماعية عرفت قيم الاندماجية والتوافق مع خصائص الأهالي، فالإطار السياسي وجهاز الدولة شكلا الأمر الذي عقد من مأمورية أصحاب فكرة الفجوة بين المجتمع والنظام السياسي الحاكم إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر، حين برزت مؤشرات متكررة لمجموعة من التشكيلات ذات الاستقلالية على جهاز الدولة كالجمعيات والمنتديات الفكرية وبعض النخب السياسية ، وعرفت أوجها مع مطلع القرن العشرين متأثرة بالتيارات الغربية ما أثر على طريقة تفكيرها في التعامل مع مفاهيم تتعلق بالثقافة والحضارة و كيفيات الممارسة السياسية...، رغم عدم اشارتهم الصريحة إلى المجتمع المدني[14].

2. أثناء الاحتلال الفرنسي.

مهدت التقلبات التي أعقبت دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر العديد من التغيرات الوثيقة الصلة بالقيود الاستعمارية ، و ما قدمته المقاومة الشعبية الأصيلة من تضحيات للتصدي لمناورات المستعمر في محاولاته الحثيثة لطمس معالم الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، ما تمت ترجمته وتجسيده تلك الصور المتعلقة بالمجتمع المدني التقليدي الذي أصبحت تنظيماته تزول بصفة تدريجية ، فالمؤسسات التعليمية بروافدها الدينية والمدنية اختفت معظمها، بصفة خاصة في المدن، وبقيت محصورة فقط في بعض المساجد والزوايا المنشرة في القرى بحيث بقيت الزوايا إلى غاية العام 1891 المصدر الأساسي الذي يستقطب المتعلمين وبقيت تؤدي في دورها الاجتماعي والتوعوي والديني رغم المضايقات الكبيرة التي عرفتها من طرف الاستعمار[14].

وأصبح بذلك المجتمع في تبعية مباشرة للاستعمار بصفة تدريجية ، على وجه الخصوص ما يتصل بالإطار القانوني المنظم للمجتمع ، باعتبار القوانين الجائرة التي كانت تطبق على الأهالي وجعلهم رعايا لا يتمتعون بخاصية المواطنة ، ورغم كل هذه الممارسات برزت بعض التنظيمات والتشكيلات المدنية في أواخر القرن التاسع عشر خاصة الأحزاب السياسية أو النوادي والجمعيات ، كما أعطت السلطات الاستعمارية الضوء الأخضر لإنشاء بعض الجمعيات بعد صدور قانون العام **1901** وهو الإطار المنظم للجمعيات في فرنسا والمستعمرات التابعة لها ، هذا ما أنتج ظهور بعض الجمعيات المحلية كالراشدية في العاصمة ، ودائرة

الباي العام **1908** في قسنطينة ، وعرفت الحركة الجمعوية ديناميكية متصاعدة ، مثل مجتمع الأخوية في معسكر ، نادي التقدم في عنابة ،وفي باقي أرجاء الوطن لتتطور نشاطات جديدة ترتبط بقضايا اجتماعية وثقافية وسياسية تنشر الوعي بين وسط الأهالي ، لتكون المرحلة الممتدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية الفترة التي ارتفع فيها مستوى عمل تنظيمات المجتمع المدني من خلال بروز العديد من التشكيلات كالجمعيات والفرق الرياضية ، الجمعيات الدينية مثل نادي الإصلاح العام **1934** ، الجمعيات الاجتماعية والثقافية كالكشافة الاسلامية ، وكانت جمعية العلماء المسلمين من أبرز وأهم هذه الجمعيات بالنظر إلى الدور المحوري في للمحافظة على الهوية الوطنية والدينية للمجتمع الجزائري ، ونشرت الوعي الاجتماعي في وسط الشباب ، وكانت العديد من النماذج الشبانية من مختلف الفئات الاجتماعية قد تأثرت بفكر الجمعية ، أما من الناحية السياسية فقد سطع نجم حزب شمال افريقيا، حزب الشعب والتي سعت من خلال جهودها إلى مواجهة المستعمر من خلال نشر الوعي السياسي بين الأهالي[15].

غير أن الثورة التحريرية المظفرة أفرغت ساحة المجتمع المدني من المناضلين ما عدى من كانت في يديه البندقية فبقي مثلا مصالي الحاج في فرنسا في عزلة شبه تامة ، لتبرز ملامح ظهور حزب جبهة التحرير الوطني مصاحبا لجيش التحرير ، وتجسدت الانقسامات في وسطهم و التي أكدها مؤتمر طرابلس **1956** ، وهذه الانقسامات هي التي خلقت التفوق للعسكري على رجل السياسة، وبذلك كانت كل الجهود مرتكزة على انتزاع الاستقلال والدفاع المستميث على الهوية الوطنية والقومية للمجتمع.

3. الدولة الفتية و فترة الحزب الواحد.

تميزت هذه المرحلة بالعديد من التحولات والأحداث التي ميزت المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري في إطار ارتباطه بمفهوم المجتمع المدني التقليدي أو الحديث ويكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاثة مراحل متباينة ، يمكن ايجازها فيما يلي:

- **مرحلة ستينيات القرن الماضي:**

شهدت الدولة الفتية غداة الاستقلال أوضاعا صعبة للغاية ، خاصة فيما يتعلق بالترسانة القانونية التي كانت في مجملها ارثا للاستعمار الفرنسي في جميع مجالات العمل ، ومع صدور أول دستور للعام 1963 أقر بضمان الدولة لحرية تشكيل الجمعيات والتنظيمات ذات[16] الطابع الاجتماعي والسياسي... ، بيد أن الحزب الحاكم في البلاد عمل على عرقلة ومنع جميع أنماط التشكيلات الاجتماعية المستقلة الخاصة بالعمليات الاجتماعية المتنوعة خارج حدود إرادة الدولة، حيث اعتبرت السلطة السياسية بأنها الناطق الرسمي والشرعي بلسان المجتمع ومهما كانت صفة المناورات الأخرى على أساس تكوين تنظيم مستقل يوازي أو يحاول منافسة الحزب بما يقوم به اتجاه المجتمع تواجهه مقاومة وحضر غير مسبوق.

وتم التأكيد على هذا التوجه من خلال المؤتمر الأول للحزب العام 1964 بشكل صريح وعلني باعتبار التعددية الحزبية ليست في حد ذاتها المعيار الحقيقي للنظام الديموقراطي ولا تكوين الحريات السياسية، نفس الشئ ينطبق على التعددية النقابية لأنه يمكن أن يؤثر على المصلحة العامة للعمال، وعلى هذا الأساس فالهيئة الوحيدة التي يمكن لها التعبير وبشكل صريح عن طموحات الجماهير هو الحزب الواحد الطلائعي، كما تم العمل على احداث خلل مقصود فيما يتعلق هذا الجانب من الحريات لا سيما فيما يتصل بالزام الحركة الجمعوية إلى نمطين من المراقبة، فالنمط الأول يتصل بنظام الرقابة السياسية في إطار المجالس المنتخبة، وفيما يتعلق بالثاني على مستوى التمثيل لدى المصالح الاجتماعية والاقتصادية الممنوحة من خلال مجموعة من الاتحادات ذات الطابع المهني والاجتماعي ، بحيث تخضع لسلطة للحزب الواحد[17].

ويعد اتباع النظام الاشتراكي في ظل هيمنة الحزب الواحد وأدواره القيادية باتت هذه التشكيلات والجمعيات من القوى الاجتماعية للعمل الثوري التحرري الخاضعة في نشاطها لتوصيات الحزب، باعتبارها الامتداد الطبيعي له لتحقيق الغرض المخطط له سالفا، والمتمثل في الوصول إلى مرحلة الانتقال الاجتماعي وتشييد قواعد الفكر الاشتراكي والدفاع عنها.

لكن المجتمع الجزائري في حقيقة الأمر تخلص من هيمنة الامبريالية ليدخل في سيطرة الأوليغارشية المتوحشة، التي كرست أيديولوجياتها وسياستها على مختلف تشكيلات المجتمع المدني بحضر إنشاء أي تنظيم أو جمعية لا تتماشى مع أهدافه ورؤيته، كما طالت المدة التي تعبر على التحكم في المجتمع المدني ، في إطار الرؤية العامة التي تهدف إلى استقطاب أغلب التمثيلات الاجتماعية تحت امرتها، مع مواجهة كل الشخصيات أو المبادرات المستقلة، تحت شعارات الوطنية والوحدة القومية وغيرها.

- **مرحلة السبعينيات:**

تميزت هذه المرحلة باستراتيجية دولنة المجتمع، أي هيمنة الدولة وسيطرتها على المؤسسات التنظيمات الاقتصادية وما يتصل بعملية التنشئة الاجتماعية، وتأميمها على أساس ارساء قواعد جهاز تشريعي سلطوي يعتمد على مبدأ التمايز الاجتماعي بإفشاله لأغلب النشاطات التنظيمية غير الرسمية الناشطة أن خارج حدود المجال الرسمي للحزب الحاكم، مع اعتماد هذا التدبير التعسفي تكرس وبشكل جدي ، وبعد صدور قانون فيفري للعام 1971 الذي عمدت الدولة أن تبرز موقفها من تلك التشكيلات الاجتماعية التي تلعب أدوارا تعادل أدوراها حقيقة ،فيرتبط نشاطها أو عملية انشائها على أساس الاعتماد ذي الوجهين بالموافقة الايجابية و الرسمية من طرف الوالي ووزير الداخلية لأي شكل تنظيمي أو جمعية بصدد التحضير للنشاط خارج مؤسسات الدولة و سلطة الحزب ، و بصدور قانون الجمعيات العام 1976 تم اقتحام بوابة مرحلة جديدة من مراحل المجتمع المدني الجزائري ، التي زال فيها مؤشر العمل بأحكام التنظيم الفرنسي الشهير لسنة 1891 ، كما تركز من خلاله صورة ونمط النشاط الاجتماعي وأشكال اعداده وصياغته، بالأخص فيما يتصل بحيثيات المادة الثانية منه التي من شأنها تقليص هامش حيز نشاط الأهالي بأسلوب أكثر نجاعة ، مع اخضاعه لتقنين آخر سلطوي ومعقد يعطي الأولوية للسلطات السياسية والحزب الحاكم الشرعية المطلقة في الموافقة على خلق أي تنظيم أو حله، من خلال الاعتماد على أدوات حازمة لتحقيق ذلك وتتمثل خاصة بإلزامية الحصول على موافقة مسبقة، مما مهد للسلطات و أعطاها الأسبقية والأحقية في المحافظة أو استبعاد من تشاء من حيز النشاط الأهلي الاجتماعي[18].

- **مرحلة الثمانينات:**

تميزت هذه المرحلة بميزة خاصة تتمثل في ارتفاع مستويات درجة توغل مؤسسات الدولة الرسمية في مختلف مجالات المجتمع، الإقتصادية منها، والحزبية والثقافية والرياضية والدينية والإجتماعية ... ، حيث تم اعتماد مبدأ مفهوم الدولة الشمولية، تسيطر على المجتمع وتتحكم في مختلف مكوناته وعناصره، لذا فمختلف التنظيمات ذات الطابع غير السياسي الخاصة بمختلف فئات المجتمع كالمهندسين ، والأطباء ، والكتاب ، والنساء، والعمال والفلاحين ...، والتي كان بالإمكان أن تتشكل في إطار نظام ديمقراطي، كجمعيات مدنية، تشكل ما كان يسمى في تلك الأيام منظمات جماهيرية تابعة للحزب الواحد، وعليه فهي تمثل امتداد طبيعي لسلطة الدولة ومجرد عملية تأصيل لهذه الفئات الاجتماعية على الشكل الذي لا يعطيها الفرصة لتعبر بكل استقلالية أو تمارس نشاطها بحرية، ورغم أن بعض التشكيلات الجمعوية التي تميزت بمواصفات مؤسسات المجتمع المدني أثناء الاستعمار الامبريالي لتفقد بريقها الاجتماعي بعد مرحلة الاستقلال والصورة تحاكي نفسها مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين أو حتى مع الكشافة الإسلامية الجزائرية.

تميزت هذه المرحلة بميزة خاصة تتمثل في ارتفاع مستويات درجة توغل مؤسسات الدولة الرسمية في مختلف مجالات المجتمع، الإقتصادية منها، والحزبية والثقافية والرياضية والدينية والإجتماعية ... ، حيث تم اعتماد مبدأ مفهوم الدولة الشمولية، تسيطر على المجتمع وتتحكم في مختلف مكوناته وعناصره، لذا فمختلف التنظيمات ذات الطابع غير السياسي الخاصة بمختلف فئات المجتمع كالمهندسين ، والأطباء ، والكتاب ، والنساء، والعمال والفلاحين ...، والتي كان بالإمكان أن تتشكل في إطار نظام ديمقراطي، كجمعيات مدنية، تشكل ما كان يسمى في تلك الأيام منظمات جماهيرية تابعة للحزب الواحد، وعليه فهي تمثل امتداد طبيعي لسلطة الدولة ومجرد عملية تأصيل لهذه الفئات الاجتماعية على الشكل الذي لا يعطيها الفرصة لتعبر بكل استقلالية أو تمارس نشاطها بحرية، ورغم أن بعض التشكيلات الجمعوية التي تميزت بمواصفات مؤسسات المجتمع المدني أثناء الاستعمار الامبريالي لتفقد بريقها الاجتماعي

بعد مرحلة الاستقلال والصورة تحاكي نفسها مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين أو حتى مع الكشافة الإسلامية الجزائرية.

كما تسببت الرؤية المعقدة للنسق السياسي التي اعتبرت النشاط الجمعوي نشاطا يخالف التنظيم ويوازي سلطات ومعايير الإدارة، وبذلك ضرورة الزامه لنظام رقابي صارم تتبعه الإدارة واحكام قبضتها عليه في إطار توجهاتها الرسمية متجسدا في شكل تقليص دور المجتمع المدني ، ومن بين آثار هذه التدابير التعسفية والغير مدروسة تمييع النشاطات الجمعوية ومنع بروز هياكل ومؤسسات وسيطة كالجمعيات مما وسع الفجوة بين النسق السياسي والمجتمع ، مما أنتج اتساع في هامش الغضب الاجتماعي والاحتجاجات الفوضوية كما عرفت هذه الفترة تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة فرضتها عوامل خارجية وداخلية وكان لهذه الظروف الأثر البالغ في التشريعات المنظمة لحركية المجتمع المدني في الجزائر.

ولقد كرس نظام الرئيس الراحل شاذلي بن جديد فلسفة مخالفة لسابقه ارتقت على نحو خاص للانفتاح وتطليق نموذج التنمية الجماعية من خلال انسحاب الدولة من العديد من القطاعات غير الحيوية كالقطاعات الاجتماعية والثقافية والرياضية، واعطاءها للجمعيات الأهلية وذلك للتخفيف تكاليف وأعباء سلطات النسق السياسي، ليرتكز ميثاق **1981** على تشجيع إنشاء التنظيمات العلمية والثقافية والمهنية، لذلك تعتبر هذه المرحلة بداية الانفراج للمجتمع المدني بسبب انسحاب الدولة ورجوعها عن سيطرتها واحتكارها للمشهد العام للمجتمع بإرخاء قبضتها على عدة مجالات حيوية فسحت من خلالها المجال للفعل الجمعوي كنوع من الشراكة الاجتماعية[19].

وقد شكلت موجة التحول من خلال بعض المؤشرات التي برزت منذ منتصف الثمانينيات عندما أدرك النسق السياسي بأن الميثاق الوطني لم يعد يتماشى مع التحولات المسجلة على مستوى الجبهة الداخلية والخارجية، إلا أن الأحداث التي صاحبت فترة أكتوبر 1989 مثلت منعرجا حقيقيا وفاعلا استراتيجيا في التحول عن النهج الاشتراكي ودخول الجزائر عهد التعددية الحزبية وذلك بصدور دستور 1989 ، وفتح المجال أمام حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية.

ثالثا: المؤشرات السوسيولوجية المصاحبة للمجتمع المدني في مرحلة الانتقال الديموقراطي والانفتاح السياسي.

1. سيسيولوجيا المجتمع المدني قبل وبعد حراك 22 فيفري 2019.

عرفت الفترة التي أعقبت العشرية السوداء وبالضبط مع نهاية سنة 1999 وبداية الألفية الجديدة حلقة أخرى من حلقات بقاء المشهد السياسي على حاله مع تغيير الأسماء والشخصيات السياسية التي تداولت على كرسي المرادية بنفس توجهات النسق السياسي الذي سبقها مع بعض الديكورات الشكلية واللمسات التجميلية على الصورة العامة للممارسة السياسية في البلاد بشكل عام ، بحيث تم الاستمرار بالعمل بالقانون 34/90 إلى غاية هبوي رياح الربيع العربي خاصة في الدول المجاورة على غرار تونس ، الشيء الذي دفع بالنسق السياسي إلى اتخاذ جملة من القرارات الاستباقية لتجنب خطر هذه الموجة ، وخاصة فيما تعلق بقانون الأحزاب السياسية وكذا التشريع المعلق بالجمعيات ، رغم أن الواقع الفعلي كان يتطلب تغيير ترسانة القوانين الموجودة لأكثر تلائم وتوافق مع التحديات الجديدة والرهانات الكبيرة التي أصبحت تعيشها البلاد في ظل إعادة الانفتاح وما يتطلبه من تغييرات تتماشى وفق الرؤية العالمية الجديدة ، رغم ذلك فكان التغيير من هذه الترسانة غرضه شكلي فقط لإلهاء الراي العام والتمويه من أجل كسب الوقت وهذا ما ثبتته الأيام لانعدام النية لدى النسق السياسي في الجزائر في فتح المجال السياسي للمناورة ، ولا حتى للجمعيات والتشكيلات الاجتماعية الأخرى التي تسبح عكس التيار[20] ، حيث صدر القانون الجديد للجمعيات العام 2012 ، بحيث رأى الكثير من الخبراء والنقاد أنه مجرد اثراء شكلي لقانون الجمعيات الصادر في العام 1990 ، ونفس السياق فيما يتعلق بتنظيم وانشاء الأحزاب السياسية ،[22]وفي ها الصدد تم تعمد الاكثار منها بتسهيل الشروط والمتطلبات الفنية والبشرية لإنشائها ، لكن المشكل كان يتلخص في الكيف أي في طبيعة الأدوار السياسية والاجتماعية التي تلعبها هذه الأحزاب بالنظر إلى مورفولوجية وتركيبة المجتمع الجزائري ، وماهي التطلعات التي بناها عامة الناس بالنسبة لهذه التنظيمات والتشكيلات السياسية والغير سياسية ، وماهي مساهمتها في ظل بناء مجتمع مدني قوي من شأنه التأثير وبقوة في المشهد السياسي في ذلك الوقت ، ونفس الشي ينطبق على الأحزاب كان ينطبق على النقابات التي أصبحت تدور في فلك النظام السياسي وتتبنى خطاباته التي تعتمد لغة الخشب والوعود الكاذبة

، لذلك رغم فتح المجال على مصرعيه أمام تشكيل عدد هائل من الجمعيات والتنظيمات التي كانت تنطوي تحت العديد من المسميات ، أحزاب نقابات مستقلة ، جمعيات رياضية ، ثقافية ، اجتماعية ، نسوية...، إلا أن الخدمة التي تقدمها هذه الأخيرة لا ترقى إلى مستوى الخدمة التي يقدمها ممثلو المجتمع المدني مثلا في بريطانيا أو ألمانيا مثلا.

واستمرت الأمور في المعادلة التي تحقق الرضى والتوازن الشكلي في المشهد الاجتماعي والسياسي على أساس تصورات وأفكار مغلوطة رسمها النسق السياسي لنفسه ، وفي ظل التأكد التام من المساندة المطلقة لممثلي المجتمع المدني باختلاف انتسابهم ومسميات تنظيماتهم وتشكيلاتهم السياسية والاجتماعية والثقافية ، وفي فترة التخضير لعهدة رئاسية جديدة حدث ما لم يكن في الحسبان ، وبرهن الشعب الجزائري لمرة أخرى مدى وعيه وتفوقه على النسق السياسي لأن هذا الوعي لم يتبعه ردة فعل كانت للتماشى معه ولتفهم مطالبه وحقوقه ، وبالتالي أكدت فشل ممثلي المجتمع المدني رغم كثرتهم في ايصال صوت الأهالي لأعلى هرم السلطة ، وكان حراك 22 فيفري الشرارة الأولى التي مهدت الطريق أمام إعادة انتاج قيم جديدة تتماشى مع الوضعية السياسية التي باتت تعيشها البلاد وبالتالي انحصار الدول التقليدي للأحزاب السياسية الحاكمة والمعرضة وتلك الأحزاب الكارتونية والمجهرية لتحل محلهم رؤية واستراتيجية أخرى تبناها النسق السياسي الجديد التي ولد من مخاض حراك 22 فيفري لتتبلور أفكار أخرى أكثر عمقا وجدية في المشهد السياسي الوطني.

وكان لتنظيمات المجتمع المدني دورا فيصليا في نجاح المشهد الانتخابي لرئاسيات ديسمبر 2019 ، لتليه العديد من المحطات الانتخابية ، سواء المحلية أو التشريعية حينما انقلبت الآية لتصبح الأحزاب الكبيرة التقليدية في الجزائر تنافسها قوائم حرة ، هي في حقيقة أمرها تنظيمات المجتمع المدني التي اختارت لنفسها خوض سباق الانتخابات واعتبار نفسها البديل الحقيقي لهذه الأحزاب التي أثبتت فسلها في العديد من المناسبات ، لكن الأمر لا يرقى حتى التخلي عليها ، بل تقلصت أدوارها لتحل مخلها تشكيلات اجتماعية جديدة الأيام والسنوات القادمة لوحدها من ستحكم على مدى فعاليتها ونجاحها في تطوير ورقي مشهد المجتمع المدني في الجزائر.

رابعا: المجتمع المدني والنخبة السياسية الجديدة.

1.مفهوم النخبة عند فألفريدوا باريتوا:

اجتهد باريتو في اعتماد نظرية النخبة من أجل التعامل بطريقة متباينة مع نظرية الطبقة السياسية عند لكارل ماركس ، حيث يعتقد بأن النخبة هي جماعة بسيطة من الأشخاص الذي يعتبرهم قد أكدوا جدارتهم في ميادين اللعبة الاجتماعية وبذلك توصلوا للارتقاء في البناء الهرمي للمجتمع من خلال مجموعة من الأعمال والانجازات في مجال عملهم، بحيث أن هذه الطبقة تخرج من وسط المجتمع لتسيره و وتديره في الأخير فلا يمكن أن تسود الفوضى في المجتمع وتبقى دون قيادة سياسية ، وهذا ما تم الاتفاق عليه في إطار بنود العقد الاجتماعي لجان جاك روسوا[21].

لقد قدم باريتو تفسيرات وتوضيحات حول فرضية انشاء و صناعة النخب في المجتمع من خلال البدء من عامل سيكولوجي ذهني أصيل تنطوي عليه عناصر الموهبة و تركيبة الفروق الفردية بين الأشخاص باعتبار هذه الفروق السيكولوجية هي الشروط المفصلية التي تضمن لفئة من الأفراد المتفوقين ليسطع نجمهم ويصل لمصاف النخب.

كما اعتمد على استراتيجية الفصل بين طبقتين من النخبة، الأولى ترتبط بالنخب الحاكمة وفيما يتعلق بالأخرى فهي تلك التي لا تحكم، بحيث أن الأولى تتولى المسائل المرتبطة بالسلطة و السياسة والثانية فهي طبقة يتوزع أفرادها في مراكز اجتماعية متنوعة كالإدارة و التجارة والاقتصاد والرياضة والفن...[22]

2.علاقة الانتقال الديموقراطي بالإصلاح السياسي.

يمثل مصطلح الانتقال الديمقراطي من المفاهيم التي نالت حيزا وافرا في مجال العلاقات الدولية، وعلى وجه الخصوص في القسم السياسي الأكاديمي بالنظر للممارسة السياسية الغير ديمقراطية، اعتماد على فرضية الانتقال من النظام السياسي التعسفي إلى النظام الديمقراطي.

وفي نفس السياق يعرفه **أندريان تشارلز** بأنَّه: « التغير بين النظم لذلك يرمز به للتغييرات السائدة في النظم السياسية ، بدرجات متفاوتة بين مستويات العمق والسطحية، وتمس الأبعاد السياسية الثلاثة المتمثلة في البعد الثقافي وكل ما تسببه عملية الانتقال الديمقراطي في

الإيديولوجيات الاجتماعية وفي أنماط التفكير، وقد يصل حتى إلى مستويات العلاقات الأساسية في المجتمع التي تمثل العادات والتقاليد المجتمعية، والبعد الهيكلي ، والبعد السياسي حينما يتم إتباع مسار سياسي مغاير على الحالة التي كان عليها قديما، وتنتج هذه التغييرات على أساس وجود مجموعة من التناقضات بين الأبعاد الثلاثة، مما يسبب عجزا وظيفيا للنظام السائد خاصة فيما يتصل بسبل التعامل معها على ضوء النمط السياسي القديم، مما يؤدي في العديد من الحالات إلى بروز أنظمة سياسية هجينة بين حالة النظام قديما و حالته بعد عملية الانتقال[23].

كما يمثل جوهر الإصلاح السياسي في حركة تغييرية في محتوى النظام السياسي من الداخل و اعتمادا على آلياته ووسائله التنفيذية، بانتهاج عملية التعديل والتغيير والتقويم نحو ما يضمن الاستقرار والاستمرار دائما نحو الأفضل وهذا ما يقوم به النظام السياسي السائد في الجزائر بتبني مجموعة من التحولات بغرض الاقتراب أكثر من انشغالات وتوقعات المجتمع الأهلي، من خلال تعديل الممارسات والسلوكيات ، خاصة على مستوى المؤسسات والهيئات الرسمية على حد سواء بداخل النظام السياسي نفسه، حتى وفي حالة اعتماده على النمط الديمقراطي لكن يشوبه بعض الشوائب التي تستدعي الوقوف عندها وتعديل مسارها.

ومما جاء في السياق يمكن اعتبار عملية الإصلاح السياسي من أهم الآليات الديموقراطية التي يعتمدها النظام القائم في الجزائر لعدم تكرار التجارب الفاشلة السابقة التي وقع فيها النسق السياسي ، ولو أن الوقت لازال مبكرا على نجاحه من عدمه ، فالوقت وحده الكفيل بالإجابة على هذا التساؤل[24].

خاتمة:

شهد مفهوم ودور تشكيلات وتنظيمات المجتمع المدني العديد من التطورات والتحولات التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالوضعية السياسية للسق السياسي في الجزائر ، قبل الاستعمار ، أثناء الاحتلال ، وحتى بعده على أساس الآليات التي يترجمها النظام السياسي على أرض الواقع ، وبالرغم من تأصل العمل في المجتمع المدني في البلاد منذ عشرات السنين لكنه يبقى بعيدا على طموحات الأهالي للعديد من الاعتبارات المنطقية الموضوعية ، والأخرى التي تتعلق بمفاهيم حب السلطة ، التسلط ، العصب الدائرة ، وغيرها من المظاهر التي شوهت العمل الأهلي في الجزائر ، لذلك العدد الهائل من هذه التنظيمات والتشكيلات وفي مختلف مجالات النشاط الاجتماعية لا يعكس صورة التمدن والتحضر لهذه التشكيلات ، حيث جد معظمها إن لم نقل أغلبها يدور في تيار النسق السياسي ولا يستطيع الخروج عليه للعديد من الاعتبارات التي تتعلق خاصة بأطماع سياسية واقتصادية يمكن اغتنامها بشتى الطرق.

لذلك يبقى مفهوم المجتمع المي في الجزائر يراوح مكانه رغم الهزة الكبيرة التي أحدثها الحراك الشعبي في 2019 بحيث عرف النسق السياسي كيفية استغلال الأمور بطريقة عقلانية دفعت إلى امتصاص قوة الحراكيين وجعلها في خدمة مصالحه بل وفي الكثير من الحالات دفعها لارتكاب الكثير من الحماقات أبرزت النية الغير الحسنة لهذه التنظيمات الاجتماعية التي باتت تمثل نفسها في الكثير من الأمور.

قائمة المراجع:

1-أبراش، إبراهيم، 1998، **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق، عمان، الأردن، ط 1، ص104

2-أحمد، زايد، 2006، **مقدمة في علم الاجتماع السياسي**، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر، ص.37

3-التحول الديمقراطي في الجزائر، الواقع والأفاق، 1999 ورقة قدمت لندوة، الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، الأردن، جامعة آل البيت، ص166.

4-توفيق، المدني، 1997، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص113.

5-توماس، بوتومور، **1998 الصفوة و المجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة، محمد الجوهري و آخرون، دار المعرفة الجامعية، مصر ، ص.113

6-زياد، أبو عمرو، 2003، **المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في فلسطين**، منشورات دار الأمين، مركز ابن خلدون للدراسات، القاهرة، ص120

7-سعد الدين ابراهيم، 2000، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص.97

8-عامر رشيد، مبيض، 2000، **موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية**، دار المعارف، حلب، ص106.

9-عز الدين، عبد المولى، 2002، المجتمع المدني إشكالات المصطلح ومشكلات الواقع، **مجلة أقلام**، المجلد 3، العدد 2، ص.99

10-برهان غليون، 2000 **المجتمع المدني من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية، مداخلة في ندوة المجتمع المدني وإشكاليات التحول الديمقراطي** ، جامعة قطر، أبراش، 11-إبراهيم، مرجع سابق ، ص.121

12-توفيق، المدني، مرجع سابق، ص.133

13-عبد القادر ، جغلول ، 1981، **تاريخ الجزائر الحديث دراسة سيسيولوجية** ، دار الحداثة والطباعة و النشر، ص.87

14-عبد القادر الزغل، 1992، **مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية، في قضايا المجتمع المدني العربي في ضوء أطروحات غرامشي**، مركز البحوث العربية، القاهرة،ص.49

15-كمال ، عجالي، 2001، مساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد16 ،ص83.

16-أمين المهدي، 1983، **الجزائر بين العسكريين و الأصوليين، دراسة في أزمة الهوية و الديمقراطية**، القاهرة، الدار العربية للطباعة و النشر و التوزيع، ص106.

17-عبد الناصر جابي، د س، **الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع**، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية، جامعة الجزائر، ص.99

18-محمد، هناد، 2005، الجزائر، الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية، **مجلة الديموقراطية**، العدد17، ص130

19-عمر ، دراس، 2005، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، واقع وآفاق، **مجلة إنسانيات ، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم اجتماعية**، العدد 38، ص112.

20-صالح ، زياني،2000، تشكل المجتمع المدني و آفاق الحركة الجمعوية في الجزائر ، **مجلة العلوم الاجتماعية و الانساني**، المجلد4، العدد2،ص68.

21-عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية**، ط 2، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص112.

22-ناصر، جابي، 2008، الجزائر، **الدولة والنخب**، منشورات دار الشهاب، الجزائر، ص 49.

23-نور الدين ، زمام ،2008، حول سيسيولوجية المثقف الجزائري ،**المجلة العربية لعلم الاجتماع إضافات**، منشورات مركز دراسات الوحدة ،بيروت لبنان ، العدد1، ص103.

24-Chalioun, Burhan, 1991**, Le malaise arabe** : Etat contre nation.- Alger, ENAG, P99.